على ذلك، فان الرئيس الاميركي، ريغان، قال خلال اللقاء الثلاثي، المصري ـ الاميركي ـ الاسرائيلي: «... ينبغي ان تتفق الدول العربية واسرائيل على مفهوم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وانه لا ينبغي ان تكون مشكلة التمثيل الفلسطيني هي العقبة... التي تنهي أية مفاوضات تبدأ حول السلام؛ وانه اذا ما اتفقت الدول العربية مع اسرائيل على منح الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فعليكم ان تتفاوضوا انتم (ونظر الى عصمت عبدالمجيد) مع المنظمة وتقرروا لها هذه الحقوق» (مصطفى بكري، **كل العرب**، العدد ٣٢٠، ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٥). ورد وزير خارجية مصر على طرح ريغان لمسألة الحقوق السياسية للشعب الفلسطين، بالقول: «ان مفهوم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني لا يتعرض الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واننا نفضل استخدام التعبير الاخير... فتعبير الحقوق السياسية قد ينصرف الى فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين... وفي هذا انتقاص لسيادتهم على أراضيهم؛ أما تعبير حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فهو التعبير الذي يلائم حقوقهم الوطنية والسياسية والمشروعة» (**المصدر نفسه**). وتدخل وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، قائلاً: «انا أوافق، أيضاً، على مفهوم الحقوق السياسية، شريطة ان تتم مراعاة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**)؛ وأكد عبدالمجيد انه لا بد «من تشجيع المنظمة، واعطاء الفلسطينيين فرصة لكي يتكلموا عن انفسهم في أي مفاوضات مقبلة، وان تكون المنظمة، التي اختارها هذا الشعب، هي التي تتكلم نيابة عنه، وخاصة في المؤتمر الدولي، بعد ان تبلور موقفها من جهود السلام، وسوف يزداد تبلوراً بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. وأبلغ الدكتور عبدالمجيد [الى] الجانب الاميركي بما أكده عرفات في القاهرة» (**الاهرام**، ٢٧/٩/١٩٨٨)؛ وقال عبدالمجيد: «كنت، من جانبي، حريصاً على توضيح الايجابيات في الموقف الاميركي، وأيضاً في الموقف الفلسطيني، فما ذكره الرئيس ريغان حول الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني هو اصطلاح لم يكن يستعمل قبل الآن... [و] الحقوق السياسية تعني غير ما تعني الحقوق الانسانية... فعندما نتكلم عن الحقوق السياسية، فهذا يعني ان هذا الشعب له حقه في تقرير مصيره، وله حقه في اقامة دولته، وهذه حقوقه السياسية» (من مقابلة مع عصمت عبدالمجيد، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١).

ونقل عن مسؤول اميركي حضر اللقاء بين أميركا ومصر واسرائيل، واشترط عدم ذكر اسمه، حسب المصدر الذي نقل عنه، «ان الرئيس ريغان ركّز، من بين ما ركّز عليه، ان الهدف هو تحقيق سلام شامل على اساس المفاوضات المباشرة والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؛ والولايات المتحدة توافق على انه يجب ان يكون للفلسطينيين صوت في تقرير مستقبلهم، وانه يجب ان يحققوا حقوقهم السياسية الشرعية، وانه يجب عدم استثنائهم من قبل أي طرف... [و] على اسرائيل ايجاد وسيلة للتفاهم مع الفلسطينيين، وعلى مصر ان تحث الفلسطينيين على تبني مواقف معتدلة» (راغدة درغام، **المصدر نفسه**، ص ٣٠)؛ أما وزير خارجية مصر ـ حسب المصدر الاميركي نفسه ـ فقد « أكد ان مصر تريد عودة الضفة الغربية وغزة الى وضع طبيعي... [و] على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ايجاد وسيلة تعترف، عبرها، بحق اسرائيل في الوجود، علماً بأن هناك عناصر داخل المنظمة ما زالت تقاوم ذلك» (**المصدر نفسه**). وقال أحد المراقبين: «لعل النصيحة الهامّة التي خرجت من القاهرة الى الفلسطينيين [هي] ألّا يكرروا بعض اخطاء سابقة درج عليها العرب عندما يعلنون مواقف معينة في خلال اشتعال المعارك الانتخابية في بلاد مثل أميركا واسرائيل للانتخابات فيها علاقات كبيرة بقضية الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، فتكون النتيجة دخول المتنافسين في الانتخابات في مزاد علني مفتوح للارتباط بتعهدات أو التزامات يلتزمون بها... ولعل احسن ما يمكن ان يصنعه الفلسطينيون... هو ان ينهوا اجتماعهم الذي سيعقدونه للمجلس الوطني الفلسطيني.. ببيان عادي يتفادى أي مواقف معلنة، والى ان ينتهي شهر الانتخابات» (صلاح منتصر، **اكتوبر**، القاهرة، العدد ٦٢٣، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٤). وكان الرئيس المصري، مبارك، خلال لقائه عرفات في القاهرة، في ١٢/١٠/١٩٨٨، أكد «التزام مصر تأييد